دور المنظمات الدولية في مواجهة الفساد

The role of international organizations in combating corruption

مصطفى علي عباس

Mustafa alia bass

باحث دكتوراء قانون جنائي في جامعة قم الحكومية في الجمهورية الاسلامية الايرانية

الاستاذ المشرف :الاستاذ الدكتور روح الله اكرمي جامعة قم الحكومية

Mustafalaw8@gmail.com

Summary

Financial and administrative corruption is a problem of the current era, as corruption strikes the economy of countries, destroys countries' plans for economic development, weakens political power, and corruption is considered an epidemic that spreads in most government institutions, thus affecting the dealings and behavior of employees, and is normalized and rooted in society, and works to disrupt its values and traditions And because the forms of financial and administrative corruption transcend the borders of states and threaten the security and peace of the entire world, and thus corruption becomes a global phenomenon that does not affect a specific country, but rather the international community, and based on the aforementioned, this issue has taken up a wide area in the work of international organizations and has become a preoccupation for them, such as the International Monetary Fund and the Bank international efforts to combat corruption. **Key words** Organizations, international, anti-corruption, photos

الملخص

يعد الفساد المالي والاداري مشكلة العصر الحالي اذ ان الفساد يضرب اقتصاد الدول ,ويدمر خطط الدول للتنمية الاقتصادية ,ويضعف السلطة السياسية ,ويعد الفساد وباء ينتشر في غالبية المؤسسات الحكومية ,بذلك يؤثر على تعامل وسلوك الموظفين ,ويتطبع ويتجذر في المجتمع , ويعمل على تعطيل قيمه وتقاليده ,ولان صور الفساد المالي والاداري يتخطى حدود الدول فيهدد الامن والسلم للعالم بأكمله وبذلك يصبح الفساد ظاهرة عالمية لا يمس دولة بعينها بل المجتمع الدولي ,وتأسيسا على ما ورد انفا فقد اخذت تلك القضية مساحة واسعة من اعمال المنظمات الدولية واصبحت الشغل الشاغل لها كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذي قدمو جهود من اجل مكافحة الفساد .

الكلمات المفتاحية منظمات , دولية , فساد ,مكافحة , صور

المقدمة

لا يخفى على الجميع الى الدور المهم الذي تلعبه المنظمات الدولية في مواجهة الفساد، حيث ان الامم المتحدة تعلم بأنه لا يمكن تطبيق اتفاقية مكافحة الفساد من دون اشراك المنظمات الدولية، وهي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث برزت اهمية وجود منظمة مثل منظمة صندوق النقد الدولي,في فترة الكساد الكبير الذي ضرب الاقتصاد العالمي وسبب له الدمار في ثلاثينيات القرن الماضي، ويعلم اكثرنا بذلك من خلال الصور الدرامية لمزارع يختفي تحت العواصف الترابية، وصور المتعطلين عن العمل، حيث كان الفساد مدمر لجميع صور الحياة الاقتصادية، فقد تم افلاس الكثير من البنوك، مما تسبب بترك خلفها الالاف من المودعين دون اموال لا يعرفون ماذا يفعلون، وانخفضت اسعار المنتجات الزراعية الى اقل تكلفة وانخفضت قيمت الاراضي الزراعية وزادت رقعة الاراضي المهجورة، وتوقفت المصانع عن العمل، كما تكدست السفن في الموانيء تنتظر الحمولات التي لم تصل، وانتشر ملايين العمال في الشوارع بحث عن عمل، حيث تم عقد الكثر من المؤتمرات الدولية خلال فترة الثلاثينيات من لغرض رصد المشكلات النقدية ولكنها فشلت بذلك، وعدم ملائمة الحلول، حيث كان واجب ولزاما تعاون جميع الدول، لغرض تأسيس نظام نقدي دولي تشرف عليه، وفي لقاء ناجح قدم اثنين من المفكرين وهما كل من (جون مينارد كينز)من المملكة المتحدة و(هاري ديكستر هوايت)من الولايات المتحدة الامريكية في بداية الاربعينيات من القرن الماضي، مقترحات لغرض انشاء نظام صندوق النقد الدولي، بحيث لا يكون الاشراف عليه من خلال الاجتماعات العرضية، بل عن طريق منظمة تعاونية دائمية، اما فيما يخص البنك الدولي فأنه يكتسب اهميته لكونه يتعلق بجانبين الجانب الاول يتعلق بأكبر هيئة مالية في العالم والذي يجمع تقريبا كل البلدان بالاضافة لكونه اداة فعالة لتطوير وتمويل مشاريع البلدان الاعضاء، اما الجانب الاخر فيتعلق الامر بمساعدة دول العالم الثالث بتخطي وعبور مشاكلها المالية .

منهج البحث

اعتمدنا في اعداد هذا البحث على المنهج القانوني التحليلي لنصوص القانون التي تخص قانون تأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي , من اجل الوقوف على هيكلية الجهازين ومهامها وواجباتها وجهودها في مكافحة الفساد .

اهداف البحث

يظهر هدف البحث من الموضوع الذي يتطرق له وهو دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد المالي والاداري , والذي يعد من المواضيع المهمة في وقتنا هذا الذي يمثل مشكلة العراق الاولى ومشكلة المجتمع الدولي ,من اجل تسليط الضوء على دور المنظمات الدولية في

مكافحة الفساد كون الفساد اصبح ظاهرة عالمية تهدد امن واستقرارالمجتمع الدولي ,والذي يستدعي تضافر الجهود الدولية لمكافحة هذه الظاهرة ذات الابعاد الدولية .

خطة البحث

المطلب الاول: صندوق النقد الدولي الفرع الاول: نبذة مختصرة عن الصندوق واجهزته الفرع الثاني :انشطة الصندوق واهدافه الفرع الثالث :طرق مكافحة الفساد في اطار الصندوق المطلب الثاني : البنك الدولي الفرع الاول : تعريف البنك واهدافه وعلاقاته بالمنظمات الأخرى الفرع الثاني : مؤسسات البنك واجهزته ومهامها ونظام العضوية فيه الفرع الثالث : الثالث سوف نتناول جهود البنك الدولي في مكافحة الفساد.

المطلب الاول: صندوق النقد الدولي

لغرض المعرف الكاملة بصندوق النقد الدولي واجهزته واهدافه وانشطته سوف نقسم مطلبنا هذا الى ثلاث فروع وكما يأتي:

الفرع الاول نبذة مختصرة عن الصندوق واجهزته الفرع الثاني انشطة الصندوق واهدافه الفرع الثالث طرق مكافحة الفساد في اطار الصندوق

الفرع الاول: نبذة مختصرة عن الصندوق واجهزته

اولا التعريف بالصندوق تم استحداث وانشاء صندوق النقد الدولي في ٢٧/ ١٢/ ١٩٤٥، بموجب اتفاقيه (بريتون وودز) للدول التي يشكل رصيدها المالي ٨٠ بالمئه من موارد الصندوق, حيث بدا الصندوق بمزاوله اعماله في شهر اذار من عام ١٩٤٧, ان مقر الصندوق في واشنطن، وان كل دوله تريد ان تكون عضو بهذا الصندوق، يجب عليها الالتزام بالنظام الداخلي واهداف هذا الصندوق، حيث يتم اجراء اجتماعات سنويه للدول الاعضاء بهذا الصندوق، لغرض الوقوف على السياسه الماليه ومعدلات الصرف، وما تحتاجه من مساعدات مالي, حيث يكون لكل دوله عضو في الصندوق حصه ماليه بمقدار دخلها القومي واحتياطاتها النقديه.[١]

ثانيا اجهزة الصندوق يتكون صندوق النقد الدولي من عدد من الاجهزه وكما ياتي:[٢]

أ. **المجلس التنفيذي** ويتكون من ٢٤ مديرا، حيث يراس هذا المجلس المدير العام للصندوق,ويتولى المجلس التنفيذي تعيين المدير, العام لمده خمس سنوات قابلة للتجديد ويجوز للمحافظين والمديرين التنفيذيين ترشيح مواطنين من اي بلد الصندوق لشغل منصب مدير عام الصندوق وبالرغم من ان المجلس التنفيذي ,يحق له اختيار مديراعام باغلبيه الاصوات الان منهج المجلس اين يتم اختيار مدير عام بتوافق الاراء,ويرجع هيكل المجلس الحالي لعام ١٩٩٢, بعد التوسع بهيكليه الصندوق، بانضمام عدد كبير من الدول وخاصه ,دول الاتحاد السوفيتي السابق, حيث يوجد خمس مدراء يتم تعيينهم من قبل البلدان الاعضاء صاحبه اكبر ,خمس حصص في الصندوق،وهي كل من الولايات المتحده الامريكيه واليابان والمانيا وفرنسا والمملكه المتحده, بينما يتم انتخاب بقيه الاعضاء من قبل البلدان الاخرى الاعضاء حيث يتم انتخاب ١٩ عضو اخر ويعقد المجلس التنفيذي ثلاث اجتماعات اسبوعيا وتعتبر هذه جلسات اعتيادية , ويناقش المجلس كل جوانب عمل الصندوق من التقارير السنويه التي تصدر من الخبراء العاملين , والمختصين كتابه التقارير عن سلامه اقتصادات البلدان الاعضاء, ويتم , اتخاذ القرارات على اساس توافق، وفي نهايه كل اجتماع يصدر المجلس , ملخص المناقشات والقضايا التي تم التصويت عليها,و يجوز عقد جلسات استثنائيه في مقر الصندوق اذا اقتضى الامر ذلك.

ب. **مجلس المحافظين**[٣] ويتكون مجلس المحافظين عن ممثلين لكل الدول الاعضاء في الصندوق, ويكون له السلطه العليا في ادارة الصندوق، ويعد مجلس المحافظين اعلى جهاز يصنع القرار, ويتكون المجلس من محافظ ومحافظ مناوب , ويكون المحافظ وزير للماليه او محافظ للبنك المركزي في البلد العضو, و يعقد اجتماعه مره واحده سنويا و خلال الاجتماعات السنويه لصندوق النقد الدولي, حيث خوله مجلس المحافظين معظم صلاحيته الى المجلس التنفيذي الا انه احتفظ صلاحيه الموافقه على زياده الحصص وتوزيع مخصصات حقوق السحب , الخاصه وانضمام بلدان اعضاء اخرى الى الصندوق انسحاب اعضاء منه على اساس الزامي، حيث يتم اختيار مجلس المحافظين اعضاء المجلس التنفيذي بواسطه , الانتخاب والتعيين, وكما ان مجلس المحافظين ياخذ المشوره , من لجنتين وزاريتين وهما لجنه التنميه واللجنه الدوليه للشؤون النقديه والماليه, حيث , تضم اللجنه الدوليه للشؤون النقديه والماليه ٢٤ عضوا من مجموعه من المحافظين والممثلين للبلدان الاعضاء , والبالغ عددهم ١٨٨ عضو, والذي يمثل كل الدول الاعضاء وتتشابه هذه اللجنه في هيكلها مع المجلس التنفيذي بدوئره الانتخابيه ال٢٤.

ج. **لجنه التنميه** هي لجنه استشاريه تقوم بتقديم المشورة للمحافظين وترفع التقارير اليهم، بخصوص سياسات التنميه , و المسائل الاخرى التي تهم البلدان الناميه, حيث تعد هذه اللجنه لجنه مشتركه مجلس محافظي صندوق ,النقد الدولي و البنك الدولي, حيث يحصل الصندوق على المعلومات الكافيه عن, البلدان, وكيفيه تفاعلها مع الخطط التي وضعها الصندوق وعن قوه العمله في البلد , وحجم النقد الدولي بها.[٤].

الفرع الثاني: انشطة الصندوق واهدافه ان اهم واجبات الصندوق الاساسيه ,هي منح الديون الى الدول الاعضاء، التي تواجه دولهم مشكلات في التمويل, حيث ,تساهم هذه الديون في دعم تلك البلدان في اعاده خزينها المالي وبناء احتياطاتها , الدوليه, بالاضافه الى دعم استقرار عملاتها المحليه, ودعم استمرار تغطيه مدفوعات الاستيراد، وتاتي معظم موارد الصندوق , الماليه المخصصة للديون من الدول الاعضاء ولا سيما الاموال التي يتم دفعها لغرض سداد اشتراك العضويه, حيث , تخصص لكل بلد عضو حصه عضويه معينه تحدد حسب قوه اقتصاده وتاثيره, على الاقتصاد العالمي, وعندما يتم انضمام اي بلد عضو , الى الصندوق حيث يجب ,ان يدفع مبلغ يصل الى, ربع حصته على شكل , عملات اجنبيه اما ثلاث ارباع حصه المتبقيه فتدفع بعمله , البلد العضو, وتمثل اتفاقيات الاقتراض الثنائيه والمتعدده الاطراف وسيله اخرى لدعم موارد الصندوق.[٥]كما انه من مهام الصندوق الاخرى تتمثل في تقديم المساعده الفنيه وهي من مزايا العضويه في الصندوق, حيث يقوم الصندوق بتقديم ثلثي المساعده الفنيه الى الدول الاعضاء ذات الدخل المنخفض , و المتوسط, كما ان الدول التي كانت تعاني من صراعات اكثر الدول المستفيده من تقديم , المساعده الفنيه من قبل الصندوق, و ان المساعده الفنيه تعود على, البلدان المستفيده بالمنفعه بتقليص جوانب الضعف والتقليل من المخاطرالتي تواجه اقتصادها, و كما تسهم في تقويه الاقتصاد المحلي للدوله ودعم استقرار , العمله، وكما تسهم المساعدة الفنية في رفع فعالية برامج الوقاية والاقراض، المساعده الفنيه لصندوق, تشمل جوانب خبرة الصندوق والمتمثله في السياسه الاقتصاديه الكليه للبلدان، السياسه الضريبيه, وادارة النفقات , والايرادات ونظام سعر الصرف واستقرار القطاع المالي، حيث ازدادت طلب البلدان للمساعده الفنيه , نتيجه الجهود الفعاله والمميزه والاستشاره الصائبه للصندوق للدول طالبه المشوره, وان الصندوق يقوم بتقديم المشوره من خلال بعثات من خبرائه , توفد لمده محدده من مقره الرئيسي , او عن طريق تكليف خبراء ومستشارين ويمكن ان تكون المساعده على شكل دراسات فنيه وتشخيصيه ودورات تدريبيه , وندوات و حلقات تطبيقيه، [٦]

الفرع الثالث: طرق مكافحة الفساد في اطار الصندوق ان من مهام صندوق النقد الدولي الاشراف والرقابة على النظام النقدي العالمي ومتابعة السياسة النقدية والاقتصادية للدول الاعضاء، حيث يقوم خبراء الصندوق باجراء عمليات متابعة ومراقبة مستمرة الى ,اقتصادات الدول الاعضاء ويقومون بزيارات سنوية لغرض اجراء مناقشات واجتماعات مع الحكومات, والبنوك لغرض مناقشة فيما اذا كان هناك مخاطر تهدد الاقتصاد المحلي، ,حيث الصندوق يسلط الضوء على المخاطر التي تواجه الاستقرار , المالي للدول، ويعتقد القائمين على العمل في الصندوق بان الفساد دائما مايكون , متخفي, وان مكافحته قد تطول الى سنوات، حتى يتم جني السياسات التي وضعها الصندوق, لمكافحه آفة الفساد, حيث تمانع العديد من الدول في خوض هذه التجربه لانها تعد مشكله الفساد سياسيه وليست اقتصاديه وان ذلك لا يبرر التوقف عن محاولات مكافحه الفساد, حيث يستمر عمل الصندوق في مجال الاصلاح التنظيمي وتعزيز المؤسسات القانونيه حيث ان الاصلاح التنظيمي لا يقصد به الغاء القواعد التنظيميه ولكن يقصد به تبسيط, الاجراءات ,و تقليل عدد الاشخاص المسؤولين على الرسوم والعقود والتراخيص، وهناك معرفة في داخل الصندوق بان الفساد يؤدي الى اضعاف قدره الدوله على تحقيق النمو الاقتصادي واضعاف ومنع الاستثمار المحلي والاجنبي, ويضعف قدرت الدوله علي تعبئه الايرادات واداء وظائفها الاساسيه ويضر الفساد بثقافه الامتثال ويفضي لمزيد من التهرب الضريبي، وكما يؤدي الفساد الى , تضخيم تكاليف عمليه المشتريات الحكوميه فيقلل حجم الانفاق العام, ويخفض مستوى جودته , ويمكن كذلك من اختلاس الاموال العامه من خلال المعاملات التي تنفذ خارج الموازنه,[٧] وكما يؤدي الى تقليل الموارد المتاحه للاستثمار,وكما يسبب الفساد انخفاض الايرادات العامه ويؤدي الى زياده اعتماد الدول على ,الاقتراض، وان الصندوق منهمك باعتماد المذكره التوجيهيه في, عده مبادرات يهدف الى مواجهه الفساد وحث الدول الاعضاء الالتزام، بدعم وتعزيز الشفافيه والمساءله الماليه طبقا الي الارشاد الوارد في المذكره التوجيهيه، حيث بذل الصندوق جهود جباره لتشجيع الشفافيه الماليه العامه للدول، وكانت ابرز هذه الجهود منها اعداد ميثاق الشفافيه الماليه العامه,كما شجع ,الصندوق اصلاح النظام الاقتصادي، وتبسيط الاجراءات الاقتصاديه والتنظيميه من خلال دعم الدول برفع الكفاءه الاقتصاديه، كما يدعم الصندوق الشفافيه في التعاملات،

وسعى الى تحسين شفافيه البيانات وتعزيز جودتها وزياده حداثتها، كما يشجع الصندوق الدول الاعضاء على الاشتراك في المعيار الخاص لنشر البيانات, حيث يركز الصندوق في عمله مع الدول المنخفضه الدخل, حيث يسعى مع مؤسسات ماليه وجهات مانحه دوليه في تنفيذ برامج الانفاق العام والمسائل الماليه, و كما يساهم الصندوق في الجهود الدوليه لمكافحه غسيل الاموال وتمويل, الارهاب وتقييم النصوص التشريعيه والتنظيميه للدول الاعضاء, وتقديم المساعده الفنيه والبحوث, و كذلك يساهم الصندوق في مجموعات عمل مختلفه ومبادرات , دوليه متنوعه والخاصه بشفافيه الصناعات الاستخراجيه ومجموعه العمل الخاصة بمكافحه الفساد, والتابعه الى مجموعه العشرين, ومجموعه العمل الخاصه ,بمكافحه الرشوه في المعاملات التجاريه والتابعه ,الى منظمه التعاون والتنميه في الميدان الاقتصادي ومبادره استرداد الاصول, المسروقه, ومن الوسائل ,التي يستخدمها الصندوق لضمان افضل استخدام لموارده اجراء تقييم للحوكمه والشفافيه داخل البنوك المركزيه للبلدان التي تقترض منه، وكذلك اعتمد الصندوق على عدد من القواعد المؤسسيه للنزاهه، منها مدونة قواعد سلوك موظفي الصندوق، والتي تتضمن تقديم اقرارات الذمه الماليه والافصاح عن الوضع المالي, وعقوبات انضباطيه للمخالفين, ما اعتماد مدونه قواعد سلوك للاعضاء المجلس التنفيذي, بالاضافه الى خط الساخن للابلاغ عن التجاوزات, بالاضافه الى توفير الحمايه للمبلغين, ويتولى مكتب الانضباط الخلقي تقديم المشوره للصندوق ,حول قضايا الانضباط الخلقي والتحقيق في قضايا انتهاك, القواعد والتنظيمات الداخليه.[8] وفي عام ١٩٩٨ تم اعداد ميثاق للدول الاعضاء في داخل الصندوق وتم تحديث الميثاق في عام ٢٠٠٧ حيث يتضمن الميثاق اربعة امور وكما يأتي:[9]ضرورة وضوح الادوار والمسؤوليات، فيما يتعلق بتمييز الانشطه التجاريه والحكوميه كما يجب ان يتم توفير اطر قانونيه , تحكم الاداره الماليه العامه و تحكم العلاقه مع القطاع الخاص وجب ان تكون, السياسات في داخل مؤسسات الدوله والقطاع العام واضحه ومعلنه للجمهور. يجب عرض معلومات الموازنه, بطرق تسهل معه تحليل السياسات وتعزيز المساءله والرقابه ويجب ان تحدد وثائق الموازنه ,اهداف السياسه العامه والافتراضات الاقتصاديه المستخدمه في اعداد الموازنه, واهم المخاطر الماليه بما في ذلك المخاطر الناشئه عن الضمانات والالتزامات للحكومه.عرض المعلومات للجمهور وبشكل كامل فيما يخص الانشطه الحكوميه السابقه واللاحقه, و اهم المخاطر الذي يتعرض اليها الاقتصاد المحلى. توفير الضمانات الموضوعيه بأن تكون البيانات, و العمليات الماليه مستوفية لمعايير الجوده, وان تخضع للرقابه, من طرف مستقل [١٠].

المطلب الثاني: البنك الدولي

ان دراسة والتعرف على مهام واهداف واجهزة البنك الدولي وعلاقته في مكافحة الفساد امر مهم جدا، كونه يعد اكبر جهاز مالي, في العالم، ويضم معظم دول العالم، بالاضافة الى دوره في تمويل العديد من المشاريع حول , العالم للدول الاعضاء، ومن اجل التعرف اكثر على دور البنك سوف نقسم مطلبنا, هذه الى ثلاث فروع سوف نتناول في الفرع الاول تعريف ,البنك واهدافه الاخرى، اما الفرع الثاني, مؤسسات البنك واجهزته ومهامها ونظام ,العضوية فيه, اما الفرع الثالث سوف نتناول جهود البنك الدولي ,في مكافحة الفساد.

الفرع الاول: تعريف البنك واهدافه وعلاقاته بالمنظمات الاخرى

يعتبر البنك الدولي ,من اهم الاجهزه الماليه في العالم، وهو , مصدر لتقديم المساعدات الفنيه والماليه للدول الناميه حول العالم, ويقوم البنك الدولي بمساعده البلدان الناميه على تخفيض نسبه الفقر, عن طريق توفير الاموال والمساعده الفنيه التي يحتاجونها لغرض تطوير المشاريع التي تخص الرعايه الصحيه والتعليم واصلاح الاجهزه الحكوميه,[١١] وهنا يجب, التمييز بين البنك الدولي ومجموعه البنك الدولي، حيث ان عبارات البنك الدولي لوحدها الى , البنك الدولي للانشاء والتعمير المؤسسه الدوليه للتنميه, بينما تشير كلمه مجموعه البنك الدولي الى ٥ مؤسسات ترتبط احداها بالاخرى وتتعاون لتحقيق هدف , رئيسي هو تخفيض اعداد الفقراء, حيث تم انشاء البنك الدولي للانشاء والتعمير, بموجب اتفاق اقرته مجموعه من الدول في بريتون وودز, في الولايات المتحده الامريكيه في عام ١٩٤٤ وتمت المصادقه على الاتفاق في ٢٧ كانون الاول من عام ١٩٤٥ و بدء البنك الدولي للانشاء والتعمير بممارسة اعماله في عام ١٩٤٦ واصبح مقره في نيويورك، اما اعضاء البنك الدولي فتتكون ,من الدول الاعضاء الموقعين على الاتفاقيه والمنضمين اليها، امامقر البنك الدولي فانه بمقتضى ,النظام الاساسي للبنك يكون مقرها الاساسي في ارضي, الدوله العضو والتي لديها اكبر عدد من الاسهم، وكما ان للبنك الدولي ان يقوم بفتح مكاتب فرعية في اراضي اي دوله عضو في البنك, و كما يجوز للبنك من يقوم بانشاء مكاتب اقليمية، ويحدد موقع هذه المكاتب والمناطق التي تقع في دائره, اختصاصه، حيث يكون لكل مكتب مجلس استشاري ويتم اختياره بالطريقه التي يحددها البنك، حيث لا يعد البنك الدولي بنك بالمعنى الشائع لا يحق لاي, شخص بمفرده ان يفتح حساب لدى البنك، او ان يقوم بطلب قرض

منه, انه يقوم بتوفير, القروض والمنح والمعونات الفنيه للدول، ويقوم البنك بفحص الطلبات, الخاصه بالقروض لغرض التاكد من مراعاه الشروط المطلوبه للقرض, وكما يقوم بمراقبه عمليه انفاق القروض لضمان انفاقها بالاوجه التي تم الاتفاق عليها عند تقديم طلب القرض.[12] وبدأ البنك الدولي اول اعماله بمساعدة اوربا في اعادة ,الاعمار بعد الحرب العالمية الثانية وهي الفكرة التي تبلورت خلال الحرب في بريتون وودز بنيو همشبر الامريكية، وكان قرض البنك الاول من حصة ,فرنسا بقيمة ٢٥٠ مليون دولار في عام ١٩٤٧ وقد خصص القرض الى اعادة اعمار فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، واستمرت مساعي الاعمار كاولويات تم التركيز, عليها من قبل البنك الدولي في ظل الحرب والكوارث الطبيعية واعادة تاهيل البلدان بعد الصراعات, والنزاعات المسلحة، والتي تؤثر على اقتصادات الدول النامية، الا ان هدف البنك الدولي الحالي هو تخفيف نسبة الفقر، حيث يضم البنك الدولي كادر, مختلف من المهندسين والمحاسبين الماليين بالاضافة الى الكوادر الاخرى والمتخصصين في مجال الاقتصاد والسياسة، وان البنك مرة, بمرحلتين اساسيتين، مرحلة الثمانينات حيث تعامل مع قضايا الاقتصاد الكلي واعادة جدولة الديون بالاضافة الى ذلك احتلت القضايا الاجتماعية والبيئية مرتبة الصدارة، ولمواجهة الهواجس حول عمليات البنك تم صدور تقرير وبنهانز والتي تم اجراء خطوات اصلاحية من بعده، وتم انشاء لجنة تفتيش لتقصي الاتهامات ضد البنك، اما المرحلة الثانية التي مر بها البنك هي مرحلة الاصلاح حيث تقدم ,مجموعة البنك تقدم كبير واصبحت المؤسسات التي بداخله تعمل بصورة من التعاون فيما, بينها لتحسين الكفاءة والفعالية، ويقوم البنك في الوقت الراهن بدور رسم السياسة العالمية، ولعب دور مهم في البلدان ,التي تعاني من صراعات, كالعمل في البوسنه في مرحلة ما بعد النزاع.[١٣]

اما اهداف البنك الدولي للانشاء والتعمير يمكن ان نلخصها فيما ياتي:[١٤]

١. ابداء المساعده للحكومات الدول الناميه , في تقليل نسبه, الفقر وتوسيع عمليه التنميه المستدامه.

٢. تقديم المساعده للدول الناميه لغرض دعم برامج, التنميه، وتقديم المعونات والمشورات لرسم ,السياسه الاقتصاديه بالطرق, التي تكفل رفع معدلات النمو الاقتصادي.

٣.دعم وتحسين مرافق البنى التحتيه , للدول كمنشات توليد الطاقه الكهربائيه والطرق والسكك الحديديه والخدمات الزراعيه حيث ان , للبنك الحق في استغلال المشاريع المذكوره انفا والتاكد من سلامتها, لغرض لضمان استعاده ,مبلغ القرض مره اخرى.

٤. يسهم البنك الدولي في اعمار, الدول التي تعرضت الى ,حروب ومنح القروض لمشاريع التنميه ,والاعمار.

٥. دعم وتشجيع الاستثمارات الدوليه, من خلال دعم تلك الاستثمارات, للمساهمه في تمويل المشاريع ,الاستثماريه.

٦.يسهم البنك الدولي على, تحقيق النمو المتوازن بالتجاره الدوليه, من خلال تحقيق التوازن في ميزان ,المدفوعات.

٧. يساعد البنك الدولي بتقديم , الاستشارات الفنيه للدول ,الاعضاء.[١٥]

٨. تشجيع نمو التجاره الدوليه نمو متوازن , مع الحفاظ، على التوازن في موازين المدفوعات عن طريق تشجيع الاستثمارات, الدوليه من اجل تنميه الموارد الدول الاعضاء مما يسهم في رفع المستوى المعيشي, وتحسين شروط العمل في اراضي الدول العضو.

٩. دعم استثمارات القطاع الخاص ,الاجنبيه عن طريق المساهمه , في القروض والاستثمار, مع توفير الضمانات.[١٦]

الفرع الثاني: مؤسسات البنك واجهزته ومهامها ونظام العضوية فيه

أولا مؤسسات البنك يتضمن البنك الدولي من خمس مجموعات اساسيه تعمل بشكل منفصل عن بعضها البعض واحد هذه الاذرع تسمى, البنك الدولي للانشاء والتعمير , حيث تاسس ليكون المؤسسه الاصليه, مجموعه البنك الدولي ,وكانت اولى مهامه مساعده اوروبا بعد الحرب العالميه الثانيه، وان دوره تطور, بشكل تدريجي حيث اصبح يمول التنميه دول العالم الثالث, وان , هيكله الوظيفي كهيكل مؤسسه تعاونيه مملوكه للبلدان الاعضاء البالغ عددهم(١٨٥ عضو) يتم تشغيل الاموال التي يساهم بها البلدان الاعضاء في تخفيض, اعداد الفقراء في البلدان ,ضعيفه ومتوسطه الدخل، عن طريق تشجيع ,التنميه المستدامه من خلال القروض والضمانات ادوات اداره المخاطر بالاضافه الى تقديم ,المعونه الفنيه والاستشاريه, ويستمد البنك الدولي الانشاء والتعمير على, غالبيه موارده بواسطه الاسواق الماليه العالميه,[١٧] اما المؤسسه الثانيه التي ,في البنك المؤسسه الدوليه للتنميه حيث تم انشائها في عام ١٩٦٠ وتعد احد اذرع البنك الدولي، وتقوم المؤسسه بتقديم المساعده للبلدان الاكثر فقرا حول العالم, من اجل تقليل اعداد الفقراء عن طريق تقديم القروض من غير فائده ودعم البرامج التي تستهدف, تعزيز النمو الاقتصادي, بالاضافه الى تحسين الاحوال المعيشيه, للمواطنين حول العالم، وتكون مدة الايفاء بالديون ما بين ٣٦ سنه الى ٤٠ سنه, حيث ان عمل, المؤسسه الدوليه للتنميه مكمل لدور البنك الدولي للانشاء والتعمير, فيما يخص, تقديم

الاستشارات الفنيه و تلك التي تتعلق بالاستثمار, [١٨]اما الذراع ,الثالث للبنك الدولي وهو مؤسسه التمويل الدوليه حيث أنشات , في عام ١٩٥٦, لغرض دعم نمو القطاع, الخاص في الدول الفقيره وتعتبر مؤسسه قطاع عام، يكون عملائها من شركات دوليه ووطنيه ومحليه، وتعد هذه المؤسسه رساله البنك الدولي في تشجيع الاستثمارات في القطاع الخاص وتشجيع المشاريع المستدامه في البلدان الناميه والتي تمتاز بفائدتها الاقتصاديه واستدامتها اجتماعيا وبيئيا, اما الذراع الرابع للبنك الدولي وهو هيئه ضمان الاستثمار المتعدد الاطراف تاسست في عام ١٩٨٨، وكان هدفها الرئيسي تشجيع الاستثمار بالدول الناميه، وتقديم الضمانات ضد المخاطر التي تواجه المستثمرين في البلدان العالم الثالث او, ما يطلق عليها الدول الناميه اما الذراع الخامس للبنك وهو المركز الدولي لتسويه ,منازعات الاستثمار تاسس في عام ١٩٦٦ حيث ان مهامه تتلخص في تسويه الخلافات ,التي تتعلق في الاستثمار بين المستثمرين الاجانب والبلدان المستثمرين بها، حيث تعد هذه المؤسسه , من اكثر مؤسسات البنك الدولي نموا.[١٩]

ثانيا اجهزة البنك الدولي واختصاصاتها

يتكون البنك من ثلاثه اجهزه رئيسيه, الجهاز الاول وهو مجلس المحافظين، و يتكون من جميع الدول الاعضاء ,بالنسبه محافظ واحد يتم تعيينه الدوله العضو و نائبا يحل محله في حاله غيابه, حيث ان ,اغلب سلطات البنك موكلة بالجهاز المذكور انفا ويتألف هذا المجلس من محافظ ,ومحافظ مناوب يتم تعيينهم من قبل كل دوله عضو ويستمر خدمة كل من المحافظين والمحافظين المناوبين خمس سنوات طبقا للاراده كل دوله عضو, ولا يجوز, للمحافظ المناوب ان يصوت الا في غياب المحافظه الاصلي,، وينتخب المجلس ,احد المحافظين رئيس له ١ينظر الفقرة أ من المادة الخامسة من اتفاقية البنك الدولي، ويجتمع الجهاز مره واحده كل عام وكما له ان يعقد اجتماعا اخر طبقا لما يراه او بناء على طلب ,المديرين التنفيذيين, و يعتبر نصاب اجتماع مجلس المحافظين صحيحا اذا حضره اغلب المحافظين بما لا يقل عن ثلثي المجموع الكلي، اما الجهاز الثاني وهو مجلس المديرين التنفيذيين, ويضم في ,عضويته سته عشره مديرا الا انه عددهم الحالي يتجاوز العشرون عضوا, حيث يتم تعيين خمسه منهم بواسطه الدول الاعضاء صاحبة الرصيدي الاكبر , في الاموال وهي (الولايات المتحده الامريكيه, وفرنسا، بريطانيا, والمانيا, واليابان), اما الاعضاء الاخرون يتم تعيينهم بواسطه المحافظون الممثلون للاعضاء الباقين[٢٠]، حيث , تم تفويض مجلس المحافظين , اغلب سلطاته لمجلس المديرين, ويجتمع المجلس المذكور انفا , مره واحده شهريا اوقد يجتمع لاكثر من مره اذا اقتضت الحاجه, لذلك المديرون التنفيذيون مسؤولون عن اداره العمليات العامه للبنك ولهم في ذلك ,ان يباشروا كافه الصلاحيات التي يخولها لهم مجلس المحافظين، اما الجهاز الثالث ويتمثل في, رئيس البنك, ويتم اختياره بواسطه مجلس المديرين التنفيذيين, وتعاونه هيئه من الموظفين الدوليين.[٢١]

حيث ان الماده الخامسه من قانون البنك الدولي هيكل عمل البنك الدولي حيث اشارت الفقره الاولى الى ((يكون للبنك مجلس محافظين و مديرون تنفيذيون ورئيس وغير ذلك من الموظفين والعاملين لاداء المهام التي يحددها البنك))

ثالثا نظام العضوية في البنك

الدول الاعضاء في البنك الدولي هم اعضاء البنك الاصليون التي قبلت عضويتهم قبل التاريخ المبين الماده (١١) البند الثاني من الاتفاقيه، ، حيث تبقى العضويه في البنك مفتوحه للدول الاخرى الاعضاء ,في صندوق النقد الدولي وفقا للشروط التي يضعها البنك, حيث يكون راس مال البنك المصرح به هو(١٠٠٠٠) مليون دولار امريكي بالوزن السائد في واحد يوليو ١٩٤٤، حيث يقسم راس المال المذكور انفا الى ١٠٠الف سهم بقيمه اسميه لكل منها تبلغ ١٠٠٠٠٠ دولار يتاح للاكتتاب فيها للدول الاعضاء، ويجوز زياده راس مال البنك, عندما يرى ثلاث ارباع اعضائه ذلك, ويكتب كل من الدول الاعضاء في اسهم راس المال البنك ويكون الحد الادنى لعدد الاسهم التي يكتتب فيها الاعضاء كما ماتم ذكره اعلاه ويضع البنك، القواعد الخاصه بالشروط التي يجوز للدول الاعضاء الاكتتاب بموجبها في راس المال المصرح به بالاضافه الى الحد الادنى للاكتتاب, اما اذا زيد راس مال البنك يعطى لكل دوله عضو , فرصه مناسبه للاكتتاب، على ان يكون الاكتتاب في الزياده بالنسبه تعادل ما اكتتبت به من الاسهم قبل ذلك الوقت الى مجموع راس مال البنك، وبالشروط التي يقررها, البنك، ولا يجوز اجبار اي دولة عضو على الاكتتاب في اي جزء من الزيادة وكما يجوز لاي دوله عضو الانسحاب من عضويه البنك في اي وقت وذلك ,بارسال اشعار كتابي الى البنك ويصبح الانسحاب نافذ من تاريخ استلام الاشعار وكما يجوز ,للبنك باتخاذ قرار باغلبيه عدد المحافظين ,الذين يمثلون المجموع الكلي للاصوات بايقاف عضويه الدوله العضو اذا لم تلتزم الدوله العضو, بالالتزاماتها، [٢٢] مع البنك وتعتبر الدوله العضو التي تم تجميد عضويتها وفق ما تم ذكره منفصلة بصورة تلقائية بعد مرور سنة من تاريخ صدور قرار

الغاء العضوية ,مالم تقرر العضوية ذاتها اعادة عضويتها ولا يحق للدولة ,التي تم تجميد عضويتها, ممارسة اي من حقوقها بمقتضة اتفاقية البنك وكما تعتبر الدولة التي ,تم وقف عضويتها في صندوق النقد الدولي منفصلة بصورة تلقائية من البنك الدولي بعد انتهاء ثلاثة ,اشهر مالم يوافق البنك بأغلبية ثلاث ارباع المجموع الكلي ,للاصوات على الموافقة على بقائها عضوا.[٢٣]

الفرع الثالث: جهود البنك الدولي في مكافحة الفساد

يعد البنك الدولي اكثر المؤسسات الدوليه اهتمام بمكافحه الفساد حيث ادى البنك الدولي وبشكل مبكر اهميه مكافحه الفساد ,وقام اتخاذ عده خطوات بهذا الصدد وفرضت نفسها كمحوى لجهود دوليه واسعه , لمكافحه الفساد في المشاريع التي يمولها البنك، بالاضافه الى ذلك يعد البنك احد الاطراف ,الدوليه المسؤوله عن تطبيق احكام اتفاقيه الامم المتحده لمكافحه الفساد ,وذلك كونه احد الجهات الراعيه لبرامج تنميه المجتمعات, وتمويلها على المستوى الدولي واعتمد البنك الدولي في مجال مكافحه الفساد بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٠ , في سنغافوره بالاجتماع الخاص بالمديريين التنفيذيين على دعم الجهود الدوليه في مكافحه الفساد ,واستعاده الاصول المسوقه وكذلك دعم المؤسسات والمشاريع ,المتعلقه بمكافحه الفساد وترتكز استراتيجيه عمل البنك على ,عده محاور وهي:[٢٤]

أ. دعم واسناد الجهود المبذوله ,لمكافحه الفساد على ,المستوى الدولي.

ب. الدعوه الى شراكه القطاع الخاص, في جهود اداره ,القطاع العام, ومكافحه الفساد.

ج.منع الفساد في المشاريع ,التي يملوها البنك الدولي.

هـ. دعم وتطوير نظام الاداره العامه ومكافحه الفساد ,على مستوى, كل دوله.

وفي سبتمبر من عام ٢٠٠٧ فقد, اطلق البنك الدولي وبتعاون مع مكتب الامم المتحده لمكافحه المخدرات ,والجريمه لاستعاده الاصول ,المسروقة ,والتي اطلق عليها معاهده ستار وكانت ابرز اهدافها ما ياتي:

أ. ابداء المساعده للدول الناميه على, استعاده الاموال التي سرقها, حكامها السابقون.

ب. استثمار الاموال التي تم استعادتها ,من مسؤولين فاسدين, في برامج انمائيه فعاله.

ج. محاربه البنوك التي توفر ملاذات امنه لرؤوس اموال, المسؤولين فاسدين.

د. تحذير الحكام الفاسدين بانهم لن, ينجوا من اجراءات , البنك الدولي واحكام القانون.

ومن اجل تنفيذ اهداف معاهدة استار ,قام البنك الدولي من اتخاذ ,عدة خطوات وكما يلي:[٢٥]

١.دعم وبناء القدرات المؤسسيه في الدول الناميه, وابداء المساعده الفنيه لدعم الهيئات القضائيه, وجعل قوانينها تتماشى مع اتفاقيه الامم المتحده لمكافحه الفساد.

٢. تعزيز شفافيه ونزاهه الاسواق الماليه ,من خلال امتثال المراكز الماليه لقوانين مكافحه غسيل الاموال التي تساعد على, رصد حالات غسيل الاموال بالاضافه الى تعزيز قدرات وحدات المعلومات الماليه حول العالم ,وتقويه العلاقات فيما بينها.

٣. مساعده الدول الناميه لاستعاده الاصول الماليه ,وتزويدها بالقروض والمنح.

٤. مراقبه استخدام الاصول الماليه التي ,تم استعادتها لغرض ستخدامها بصور فعاله وخاصه في البرامج الاجتماعيه والتعليم والبنى التحتية.

٥.منع كافه صور الفساد والاحتيال في المشاريع الممولة ,من قبل البنك الدولي كشرط اساسي لتقديم المساعده, للدول الناميه.

٦. وضع شروط ومعايير, لغرض الاقراض.

٧. اختيار وتصميم ,المشاريع ذات الجدوة.

٨. تقديم المساعده والدعم ,من للجهود الدوليه لمكافحه الفساد.

الخاتمة

لقد تمت دراسة دور المنظمات الدولية في الفساد ,بتناول عمل المنظمات الدولية الحكومية التي لعبت دور اساسي في الوقاية من الفساد ومكافحته بتركيزها على الجانب الوقائي في كثير من الاحيان ,حيث يمكن القول بأن التحدي الذي يواجه المنظمات الدولية على صعيد مكافحة الفساد يتطلب تطوير للمعالجات المألوفة من خلال اعتماد مقاربة اكثر شجاعة وتحمل للمسؤولية الجماعية على المستوى العالمي هذا ما يفترض على المؤسسات الدولية مجتمعة اعادة النظر في الاستراتيجيات والمقاربات المعتمدة لمواجهة تحديات الحكم العالمي خاصة في مجال تجسيد الحكم الراشد ومكافحة الفساد بأعتبارها احد الاركان المهمة لتحقيق التنمية المستدامة .

النتائج

١.على صعيد المؤسستان المالية الدولية, فيجب التأكيد بأن غياب الاصلاح الجاد, في النظام القانوني الذي يحكمها, اصبحت المؤسستان على وشك الدخول في سبات عميق .

٢.ان مكافحة الفساد بصورة فعالة, لا يمكن ان تتم الابمشاركة المنظمات الدولية بعتبارها احد الركائز, الاساسية بمحاربة الفساد .

٣.ان مكافحة الفساد لن تتحقق الا في تظافر الجهود المحلية ,والدولية, بشكل حقيقي ووجود الارادة السياسية , الحقيقية في الدول التي تطمح, بمكافحة الفساد .

التوصيات

١.ندعو جميع الهيئات الدولية, المعنية بمكافحة الفساد الى توحيد جهود العمل ,الذي تقوم به للتوصل الى افضل الحلول, للتصدي لظاهرة الفساد .

٢.ضرورة ابرام المذكرات التفاهمية ,وتعزيز تبادل المعلومات ,والبيانات وتدعيم مجالات التعاون الدولي, بين جميع الدول .

٣.ضرورة ان تكون نصوص الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الفساد, ذات صورة وطابع الزامي وليس ,على شكل توصيات, ودعوات .

٤.ندعو المؤسسات المالية العالمية الى الضغط وممارسة صلاحياتها ,في محاربة الفساد واجبار الدول ,على اعتماد طرق فعالة في محاربة الفساد .

٥.ضرورة انشاء مؤسسات وطنية ,ودولية مهمتها تبادل المعلومات, المتعلقة بحسابات مهربي الاموال وممتلكاتهم .

قائمة المصادر

اولا :الكتب

١. ناجي كمال عبد العزيز، دور المنظمات الدولية في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨
٢. يوسف حسن يوسف، تأثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الاقتصادية الدولية على قرارات الدول.المركز القومي للاصدارات القانونية، ط١، القاهرة ٢٠١٢
٣. وسام نعمت السعدي، الوكالات الدولية المتخصصة، دراسة معمقة في اطار التنظيم الدولي المعاصر، دار الفكر الجامعي، ط١، ٢٠١٤
٤. جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي، النظرية العامة والمنظمات الاقليمية والمتخصصة، دار الفكر الجامعي, ط١, الاسكندرية، ٢٠٠٨
٥. طارق احمد رخا، المنظمات الدولية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦
٦. رشاد العصار، عليان شريف، المالية الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠
٧. موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، المالية الدولية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣

ثانيا :الرسائل الجامعية

١. محمد حسن خمو, دور المنظمات الدولية في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠١٠
٢. نضال محمد رشيد، دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد الاداري والمالي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠١٣

ثالثا–المجلات

١ . صندوق النقد يعزز دوره العالمي في مواجهة الفساد، حصل على ضوء اخضر لمراقبة الشركات متعددة الجنسيات، مجلة الشرق الاوسط، ٢٤ ابريل ٢٠١٨

---

[١] – ناجي كمال عبد العزيز، دور المنظمات الدولية في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨، ص١١٢

[٢] – يوسف حسن يوسف، تأثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الاقتصادية الدولية على قرارات الدول.المركز القومي للاصدارات القانونية، ط١، القاهرة ٢٠١٢, ص ١٢٢

[٣] – المصدر السابق، – يوسف حسن يوسف، تأثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الاقتصادية الدولية على قرارات الدول، ص١٢٣

[٤] – المصدر السابق، – يوسف حسن يوسف، تأثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الاقتصادية الدولية على قرارات الدول، ص١٢٣

[٥] – وسام نعمت السعدي، الوكالات الدولية المتخصصة، دراسة معمقة في اطار التنظيم الدولي المعاصر، دار الفكر الجامعي، ط١، ٢٠١٤، ص٣١٢

[٦] – المصدر السابق, وسام نعمت السعدي، الوكالات الدولية المتخصصة، دراسة معمقة في اطار التنظيم الدولي المعاصر, ص٣١٢

[٧] – جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي، النظرية العامة والمنظمات الاقليمية والمتخصصة، دار الفكر الجامعي, ط١, الاسكندرية، ٢٠٠٨، ص٤٠٠

[8] – المصدر السابق، جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي، النظرية العامة والمنظمات الاقليمية والمتخصصة,ص٤٢٠

[٩] – صندوق النقد يعزز دوره العالمي في مواجهة الفساد، حصل على ضوء اخضر لمراقبة الشركات متعددة الجنسيات، مجلة الشرق الاوسط، ٢٤ ابريل ٢٠١٨ العدد ١٤٣٩٢

[١٠] – المصدر السابق, صندوق النقد يعزز دوره العالمي في مواجهة الفساد، حصل على ضوء اخضر لمراقبة الشركات متعددة الجنسيات، مجلة الشرق الاوسط، ٢٤ ابريل ٢٠١٨ العدد ١٤٣٩٢

[١١] – طارق احمد رخا، المنظمات الدولية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦,ص١٩٥

[12] – رشاد العصار، عليان شريف، المالية الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠, ص١٧١

[١٣] – المصدر السابق، رشاد العصار، عليان شريف، المالية الدولية.ص١٧٢

[١٤] – موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، المالية الدولية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣,ص١٦٧

[١٥] – المصدر السابق، موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، المالية الدولية,ص١٦٧

[١٦] – ينظر المادة الثانية من اتفاقية البنك الدولي

[١٧] – محمد حسن خمو, دور المنظمات الدولية في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠١٠,ص١٥٥

[١٨] – نضال محمد رشيد، دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد الاداري والمالي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠١٣، ص١٢٠

[١٩] – المصدر السابق، محمد حسن خمو, دور المنظمات الدولية في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ص ١٥٦

[٢٠] – المصدر السابق، نضال محمد رشيد، دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد الاداري والمالي,ص١٢١

[٢١] – المصدر السابق، نضال محمد رشيد، دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد الاداري والمالي,١٢٢

[٢٢] – رشاد العصار، عليان الشريف، المالية الدولية، دار المسيرة، للنشر والتوزيع عمان، ٢٠٠٠، ص١٣٣

[٢٣] – حازم البيلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٥٧,سلسلة شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، ٢٠٠٠,ص٤٠

[٢٤] – طارق احمد الرخا، المنظمات الدولية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٩٥

[٢٥] – موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ,المالية الدولية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣، ص١٦٧